أنا لم أغادر الجامعة الأميركية، بل أُبعِدتُ منها، وقد حرمتني الإدارة ممارسة وظيفة ثابتة جرى اختياري لشغلها. ولفترة طويلة بعد ذلك، بقيت مصدوماً كيف يمكن الضغوطَ الصهيونية أن تحقق أهدافها في الوطن العربي. وبما أنني تعرّضت للضغوط عينها في الولايات المتحدة، كنت أدرك جيداً مخاطر إثارة غضب المجموعات الداعمة لإسرائيل، التي يعتاش الكثير منها عبر حرمان آخرين الحقوق نفسها التي مُنعت من ممارستها. ولكن هذه القضية حفزتني على إعادة النظر في رؤيتي للصهيونية على أنها مشروع استعمار استيطاني. وأدركت أن الصهيونية تلهم الولاء الطبقي بقدر ما هي تلهم الإخلاص الإيديولوجي.

كنت أظن أن أفضل ما في العمل في لبنان هو عجز الصهاينة عن التأثير في مهنتي. ولكن نجاحهم في اجتياز حدود يفترَض أنها محصنة بشدة وقدرتهم على التسبب بفصلي عكسا لي الواقع المؤسف للوطن العربي. أدرك أن حبل الأفكار هذا يسبب نفوراً لأنه يضخّم شعور المرء بأهميته بلا سبب مقنع. ولكن هامشيتي كفرد ما زالت على حالها، وهو ما يزيد من خطورة المسألة. فالناس يعبّرون عن صدمتهم لحدوث أمر كهذا في الجامعة الأميركية، وأنا أتفهم صدمتهم هذه، إذ إنني، مثلهم، لم أتصور أنّ أمراً كهذا قد يحصل. ولكنه كان خطأً جسيماً من جانبي.

كثيراً ما نرتكب أخطاء كهذا عندما نحصر فلسطين في حدودها الجغرافية، أو عندما يُهيأ لنا أن إسرائيل مجرد صنم تعبده مجموعات الضغط. ففي الواقع، يجب أن ننظر إلى الصهيونية من زاوية ترابطها مع مسألتي الطبقية والعنصرية في العالم. فبالنسبة إلى الأشخاص الذين يسعون إلى نيل احترام في المجتمع، تشكل فلسطين – كقضية كفاح تحرري لا كموضة على مواقع التواصل الاجتماعي – عائقاً، أكان في بيروت وعمّان أم في نيويورك. ولكن السمعة السيئة التي تعاني منها فلسطين قد تكون أمراً مفيداً لجهة حفاظها على عامل الجذب الثوري، ولكنها تصبح عائقاً أمام من يريد التماهي مع القضية الفلسطينية وكسب لقمة عيش في الوقت نفسه. وعندما تُقمَع السياسات المعادية للصهيونية في الدول العربية، يكون السبب الأوضح هو العداء للفلسطينيين، ولكن قد يكون السبب أيضاً القيود البلوتوقراطية ضد المعارضة، التي تتمظهر دائماً بموازاة تأكيد سلطة الدولة.

وفي الواقع، إن الدليل على نضج الدول العربية بالنسبة إلى السياسيين الغربيين والنخب المحلية العاملة لمصلحتهم هو الاستعداد لتخطي العقليات القبلية البائدة ودعم التطبيع مع إسرائيل. لا بل إن التحالفات الرسمية وتحت الطاولة مع العدو الصهيوني الموقر باتت شائعة في الوطن العربي. ونتيجة لذلك، أضحى التطبيع نتيجة عقلانية؛ فلكي تبلغ الدولة مرتبة الحداثة، عليها الاعتراف بإسرائيل. ويعكس هذا الواقع أهم منجزات القوى الاستعمارية القديمة، أي إعادة إنتاج نفوذها في مستعمراتها السابقة عبر تصميم أنظمة اقتصادية تقدّم مكافآت مادية لمن يرضخ.

هذا النفوذ متغلغل في ثقافة إدارة الحرم الجامعي. فبالنسبة إلى الإداريين الكبار، لا تشكل الصهيونية بالضرورة إيديولوجيا فوقية قائمة على الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي ولا حركة تحررية ملهِمة للمضطهدين. الصهيونية، بالنسبة إليهم، هي النيوليبرالية، والإذعان للسلطة، والمعيارية، واللباقة، والقمع، والرأسمالية، والامتثال. إنها، وهو الجانب الأهم، ولاء يرضي السيد الأميركي، ويطمح إليه جميع الموظفين الجيّدين.

لا تسعى الجامعة الأميركية إلى فصل الأشخاص بسبب دعمهم لتحرير فلسطين، بل بسبب رفضهم إخراج قضية تحرير فلسطين من سياق الأطر العالمية لمكافحة العنصرية والرأسمالية والإمبريالية والاستعمار. قليلة هي الجامعات التي تتقبل هذا النوع من الالتزام. فالإيديولوجيات تتعاون مع الهويات السياسية لإنتاج مهارات مدرّة للأرباح. والصهيونية بهذا المعنى طريق سهل نحو هوية آمنة. صحيح أن ما من لبناني يتماهى مع الهوية الصهيونية، حتى أولئك الذين يؤدون أوبيرا الإذعان. ولكن الكثير من اللبنانيين يحافظون على العوامل التي تسمح للقومية العرقية بالازدهار.

■■■

أغنية «خطة الرفاه» تحمل بعض المعنى، مهما بدا ذلك مستغرباً. مشكلتها الأساسية ليست في التأليف الرديء، بل في الارتباك الاصطلاحي. الجامعة الأميركية في بيروت لا تبحث عن الرفاه، فهذا الأخير يمكن الجميع الاستفادة منه. ما تسعى إليه الجامعة هو المراكمة لمصلحة أولئك الذين يحمون علامتها التجارية.

الجامعة الأميركية في بيروت تتبع منهجاً ملتوياً للوصول إلى غاية بسيطة، وهي بذلك تمارس العادات الثقافية التي تدعي الترفع عنها. انظروا إلى خريطة بيروت، ولن تجدوا فيها سوى القليل من الزوايا القائمة. فالشوارع تلتوي وتنحني بطريقة غير مفهومة على الخريطة الثنائية الأبعاد. ولكن لا تكادون تسيرون في شوارع المدينة، حتى تدركوا أن هذه الالتواءات تمثل هضاباً وأخاديد، وأن الشوارع تشكل مصاطب من الأسفلت تعلو فوقها الأبنية بدل المحاصيل. وتلخّص هذه التموجات التي نراها على الخارطة نسق المدينة العام. في حين أنه يمكن ملاحظة انعدام المساواة، وخصوصاً تفاوت مستوى الدخل، أينما كان، قلّما ما يتم ذكره في الأناشيد التي تمجّد غرابة بيروت الراسخة. فمعظم الكتاب يعمدون إلى تجاهل الثقافة الفرعية التي يشكل عمادها المستعبَدون واللاجئون من جنسيات مختلفة في المدينة. فآلاف الأجانب (وبعض المواطنين) هم رهائن لدى أرباب عمل مفترَضين نادراً ما يُعاقَبون، ذلك أنهم يمثلون الدولة. ويتم تناقل حكايات الإساءات الفادحة الكثيرة، ولكن ليس في المجالس «المهذبة». لذا، إن حداثة لبنان، التي تلقى دعاية صاخبة، وتماماً كما في البلدان التي يعشقها محبو هذه الحداثة، قائمة على استغلال الأجانب.

لم أتمكن يوماً من محو هذا الجانب من بيروت من ذهني. وغالباً ما تساءلت أي روابط يمكن إيجادها بين فظائع الاستعمار الصهيوني خلف الحدود وبين الغبن العرقي والاقتصادي في المجتمع اللبناني؟ (أنا أركز على لبنان بسبب إقامتي هناك، إلا أنّ من المهم إدراك أن الأسئلة نفسها تنسحب على جميع الدول القومية). تبدو المسألتان مختلفتان، ولكنني لطالما كنت مقتنعاً بأنهما مرتبطتان. ومع أنني كنت حريصاً على عدم طمس مسألتي العنصرية والاستغلال المهني في لبنان أو التخفيف من حدتهما، ظلّ هذا التساؤل يراودني.

وما مكّنني من كشف تلك الروابط كانت تجربتي في الجامعة الأميركية. فكما هو متوقع من مؤسسة تملك صورة خاطئة عن نفسها، تعجّ الجامعة الأميركية بخطابات التسامح والإنسانية المصممة والمفصّلة بعناية على مقاس المستهلك المتعلم، فيما وظيفة الجامعة الأساسية، التي تكرّس لها هذه الخطابات، هي الحفاظ على نظام طبقي يولد عدم المساواة. وإذا كان أعضاء هيئة التدريس عاجزين أو ممتنعين عن مقاومة هذه التوجهات، فإنهم يصبحون شركاء في مساعي الإدارة لتلبية حاجات الطبقة الحاكمة (التي يعتبر الكثير من أعضاء هيئة التدريس أنها حاجاتهم هم أيضاً).

إذا اقتلعنا الجامعة الأميركية من بيروت الغربية، يمكننا اكتشاف علاقتها بالأحزاب السياسية وتكتلات الشركات المتعددة الجنسية والحكام الديكتاتوريين والسلطويين وأصحاب العقارات وباقي الجامعات الثرية. وهذه العلاقات ليست مجرد شبكات (فهذا المصطلح يوحي بأنها منفصل بعضها عن بعض)، بل هي أشبه بصلات قربة تجارية. فالجامعة الأميركية تخدم مصالح الطبقات الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الفقراء إلى الهجرة وتنتج بالتالي شروط العبودية العابرة للحدود. والمفارقة هنا أن إسرائيل تقوم بالأمر عينه.

لم يكن انعدام العدالة في العالم ليتفشى بمظهره الحالي لولا الاستعمار الاستيطاني. لذا، لا يمكن معالجة إحدى هاتين المشكلتين بمعزل عن الأخرى. لا أنكر أن تحليلي يستثني اختلافات مهمة بين الظاهرتين، وأن الأمر يتطلب نقاشاً أدق مما تناولته هنا، ولكن يمكن البدء بتخطي الفهم الإقليمي لدور إسرائيل في العالم نحو إنتاج حركة مكافحة للصهيونية. فمن المهم أن نكفّ عن اعتبار الصهيونية مشكلة تخصّ الفلسطينيين وحدهم، رغم أن الشعب الفلسطيني هو من يعاني مباشرةً من العنف الصهيوني. فإسرائيل متجذرة في أنظمة الرأسمالية العنصرية التي انبثقت منها الصهيونية، والتي ما زالت تتشبث بها حتى الآن. لهذه الأسباب تعتبر الجامعة - الشركة، حتى تلك التي تعمل في بلدٍ معادٍ لإسرائيل، أن مكافحة الصهيونية تشكل تهديداً لها.

■■■

أكتب الآن من شمال فرجينيا، وما زلت عاجزاً عن التأقلم مع البحيرات الاصطناعية وممرات المشاة والمجمعات السكنية المحاطة بالمواقف، أو مع عبير العشب الغضّ الذي جرى جزّه للتو. وأينما اتجهت بسيارتي أرى الأعلام الأميركية المثبتة على الأبواب الخارجية للبيوت في الضواحي، وهي رموز متواضعة للقيم المدنية. كنت قد نسيت أهمية التعبير عن الوطنية في الولايات المتحدة. كم اشتقت إلى بيروت!

ولكن التوق لا يخفف من العزلة الفكرية والاقتصادية. فحدود الخيال السياسي هي نفسها في لبنان وفرجينيا. قليلة هي أوجه الشبه الثقافية والطوبوغرافية بين المكانين، ولكن لكلّ منهما طريقته الخاصة في تكييف السكان على العيش مع واقع الرأسمالية المهين. في لحظات الخيال، نتحدث عن سفرنا حول العالم، ويصطدم حب السفر بالقيود المكانية، ولكن القلق والاضطراب يلازماننا لأن مصادرهما تنتظرنا أينما حللنا.

لقد علّمتني الجامعة الأميركية في بيروت هذا الدرس. انتقلت إلى الشرق الأوسط هرباً من الصهيونية، فإذا بها تنتظرني لدى وصولي. لا مفرّ من بعض الإيديولوجيات إلا بتدميرها، ولا سيما تلك التي تنبئ بالخراب. ولكن هذه الرحلات العابرة للأطلسي كانت قيمة جداً، فهي علّمتني أن في التواضع حكمة وفي الرفاه خفّة. لذا، فبينما أجلس وسط الشجيرات الأنيقة ومراكز التسوق المكعّبة في ضواحي العاصمة في فرجينيا، حيث يعيش فائض البيروقراطيين في منازل متشابهة، أجد عزائي في قوافي مؤلف عظيم حاول إنقاذي وفشل:

كان العالم يقبع في الظلام
عندما اجتاز رجل حكيم البحار
والرسالة التي كان يحملها
كادت تنهك قواه
فقد رأى المشرق في ظلمة
وأهله يمرّون في محنة
ولم يفكّر للحظة
بنيل إعجاب أحد.

(ترجمة جاد الحاج)

الجامعة الأميركية في بيروت، ككل الجامعات النخبوية، تتاجر بالأساطير السخيفة منها والخيالية

إنّ الوهن المتسارع الذي يصيب الجامعة الأميركية مثير للدهشة

تتفشى حالات الاضطراب بسرعة في حرم الجامعة، وهذه ميزة إضافية تستفيد منها الإدارة

المساءلة والمحاسبة، ليبقى لبنان

ميشال ن. أبو نجم

أنتمي إلى جيلٍ وعى على أخبار تكبيل الجيش في كلّ شيء، وحملَ في مستقبله كل التداعيات: كبحه عن الدفاع في وجه العدو الإسرائيلي، منعه في 1969 و1973 من إكمال المعركة ضد المنظمات الفلسطينية المسلحة، منع العسكري من الخروج من الثكنة بالبزّة العسكرية عشية الحرب، وباختصار القضاء على الحد الأدنى من السيادة وهيبة الدولة. وارتبط عجزُ السلطة السياسية والدولة الفاشلة عضوياً بإخفاء الحقائق وتشويهها وبلفلفة كل شيء، من دون أي تميّز عن كل الدول التسلطية والفاشلة والمجتمعات التي تضع التكاذب في أساس العلاقات بين مكوناتها. لم نعرف، مثلاً، ماذا حصل في صفقة صواريخ «كروتال» للدفاع الجوي ولماذا لُغْلِفت، وحسابات «اتفاق القاهرة»، وما هي أثمان إيقاف هجوم الجيش على المدينة الرياضية عام 1973، وما هي خلفيات انهيار الليرة في الثمانينيات، وكل تداعيات كواليس الحرب من تحالفات «أمراء الحرب وتجار الهيكل»، على ما كتب المؤرخ الدكتور كمال ديب. ومن إشارات فشل المجتمع اللبناني وتطويعه، أن يُستَكْمل هذا المسار ببناء دولة الطائف على أساس مشاركة قوى الحرب ودفن أي محاولة للمساءلة والمحاسبة، وحتى الاكتفاء بمعرفة حقيقة جرائم الحرب كما يُفتَرض في أيّ مصالحة وطنية. وبقيت تحركات أهالي المعتقلين والمُختفين الصرخة الوحيدة في برية هذا الوطن والعلامة الأخيرة في انتفاضة مجتمع ضد جلاديه ومسؤولياتهم.

وإذا كانت للحرب ولتركيبة المجتمع اللبناني التعددية والتسويات أعذارُها الدائمة لجهة استبعاد المساءلة والمحاسبة، على اعتبار أنَّ «جميعهم» قتلوا وسرقوا وتعاونوا مع قوى خارجية، فهذه الحجة لا تقلي «عجة» ما بقي متواصلاً في عهود الوصاية ورؤساء الضعف والعجز والخشب، وما قالوا عنه إنه «سلم أهلي». تظهر إلى الضوء قضية أو فضيحة أو تنشب معركة ما، لكن لا تلبث أنْ تختفي بسحر ساحرِ الصفقاتِ السياسية، والمجتمع يراقب ثم يتابعُ سيره كأن قدَرنا أن نبقى نُقتل ونُسحَل ولا يُترك لنا أقله حق الاعتراض على من قتلنا، سواء في الأمن أو في مقتلة الفساد وتداعياته.

انتهت «ثورة الجياع» مع أنصار الشيخ صبحي الطفيلي في عام 1997 في عين بورضاي إلى اشتباكاتٍ مع الجيش وسقطَ شهداء وقتلى وأحيلَت القضية على المجلس العدلي، من دون أنْ نعرف حقيقة الأمور، وبقي الرأس المدبِّر مجهولاً حتى الساعة. وحصلت «المواجهة الكبرى» عشية انسحاب الجيش السوري وبعده، وتداخلت مع مصالح الدول ففرضت محكمةً دولية ولا تزال الحقيقة غائبة. وفي مواجهات نهر البارد قُضي على الجميع إلا «الساحر» شاكر العبسي الذي «اختفى»، من دون أن نعرف حتى الساعة حقيقة من صنعَ لغم التنظيم الضبابي «فتح الإسلام»، ومن دعمه ومن موّله ومن استغلّه، ولا تزال روح فرانسوا الحاج وشهداء الجيش اللبناني من عليائهم شاهدةً على انحطاط مواقعنا وتقاعس سياسيينا، لا بل تواطئهم في منعِنا من الحقيقة.

لكن نحن اليوم في عهد الرئيس الساهر والضامن العماد ميشال عون. رئيسٌ قوي أنتجته قوته الذاتية وإرادة بيئته قبل أيِّ شيءٍ آخر. في هذا العهد، ستكون معرفة الحقيقة والمساءلة في قضية العسكريين المخطوفين تحديداً، بدعمٍ شعبي وإعلامي، تأكيداً للتغيير واستكمالاً له، وإشارةً قوية إلى أن مشهد سقوط الشهداء ورفع النعوش بسبب ارتهان أفرقاء سياسيين وتهافت مسؤولين على تقديم أوراق اعتماد سبيلاً لبلوغ السلطة، ليس قدر اللبنانيين، ولا قدر جيشهم.